J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 8 (9): 575 - 582, 2017

Inflation in the Egyptian Agricultural Sector (Indicators and Measurement of the Inflationary Gap)

Oweda, M. A. ; M. M. G. Al-Magraby ; M. A. Shata and Asmaa E. A. Trabiah
Agric, Economic Dept, fac. of Agric. Mans. Univ.

التضخم في القطاع الزراعي المصري (مؤشراته وقياس الفجوة التضخمية)

محمد عبد السلام عويضة ، محمد محمد جبر المغربي ، محمد علي محمد شطا و أسماء اسماعيل أبو الفتوح طرابيه
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة – جامعة المنصورة

الملخـــص

يعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد القومي حيث يقع علي عاتقة توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية والتصنيعية للمجتمع والمواد الأولية لكثير من الصناعات المهمة بالإضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وفي ظل ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية وانخفاض الميل الحدي للتصدير وارتفاع الميل الحدي للاستيراد يزداد العبء علي الموازنة العامة للدولة لتوفير النقد الأجنبي من أجل الحصول علي السلع الغذائية خاصة تدبير أكثر من 46% من القمح، وحوالي 41% من احتياجات الذرة الشامية، ونحو 73% من الزيوت النباتية، 45% من البقوليات، مما يؤدي إلي مزيد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي بشكل عام والتي ترجع إلي عدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتيا مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم. وتكمن أهمية البحث في تناول مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي المصري في محاولة لوضع مقترحات للحد من مشكلة التضخم والسيطرة عليها سواء في المدي القصير أو البعيد خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تمت في هذا المجال. وتمثلت مشكلة البحث في زيادة الاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري نتيجة زيادة المعدلات التضخمية في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث قدر متوسط التضخم خلال الفترة (2000-2015) بنحو 7.48%، بل تزايد ذلك المعدل إلي نحو 9.55% خلال الفترة (2010-2015) ، وذلك بمعدل زيادة قدرت بنحو 27.67% عند مقارنة الفترة الثانية بالفترة الأولي كما تبين أيضا أن متوسط التضخم المقدر بنحو 9.55% خلال الفترة الثانية من النوع المضاعف ذاتيا والذي ينحصر بين (8% - 12%)، كما لوحظ زيادة متوسط التضخم خلال الفترة (2008-2015) حيث قدر بنحو 10.63% وربما يرجع ذلك إلي بعض الاختلالات الهيكلية التي تعرضت لها كافة قطاعات الاقتصاد القومي خلال عام 2008 وما بعدها نتيجة ظهور الأزمة المالية العالمية والتي كان لها تأثيرا مباشرا علي التضخم خلال تلك الفترة، بل وقدر معدل التضخم بنحو 11.5% خلال عام 2015 الأمر الذي يعني أنه ينمو تلقائيا بمعدلات مرتفعة قد تصل إلي التضخم الجامح، ثم التضخم المنفجر الذي يدمر كافة قطاعات الاقتصاد القومي وبلا هوادة، وقد ظهرت آثاره في عدم تنويع هيكل الإنتاج القومي، وارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الهياكل الإنتاجية علي استيعاب عمالة جديدة، والعجز المستمر عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الضرورية مما يضطر الدولة إلي الاعتماد علي العالم الخارجي من خلال الاستيراد، والذي يؤدي بدوره إلي الارتفاع التدريجي والمستمر في المستوي العام للأسعار، مما يستدعي معه دراسة تلك الضغوط التضخمية خاصة في القطاع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا مباشرا علي كافة قطاعات الاقتصاد القومي باعتباره المصدر الرئيسي للإمدادات المطلوبة للقطاعات الأخرى. وهدف البحث إلي دراسة مشكلة التضخم في القطاع الزراعي المصري والتي يتولد عنها ضغوطا تضخمية ناتجة عن الاختلالات الهيكلية بهذا القطاع الاقتصادي الهام خلال الفترة (2000-2015)، وذلك من خلال محورين تناول الأول مؤشرات الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري، بينما تناول الثاني قياس الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري. وقد اعتمدت الدراسة علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناءا علي الأسس الاقتصادية المختلفة، كما تم استخدام بعض المقاييس والمعايير الاقتصادية لقياس التضخم والفجوة التضخمية في القطاع الزراعي، مستخدمة المراجع والبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)، ومطبوعات ونشرات وزارتي التجارة والصناعة، والتخطيط، وصندوق النقد العربي والبنك الدولي والعديد من الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية والبحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة. وبينت الدراسة تناقص الرقم القياسي العام لمتوسط إنتاجية الفدان بنحو 0.23% وبمتوسط سنوي قدر بنحو 108.73% خلال الفترة (2000-2015)، وتبين تزايد الرقم القياسي العام لأسعار السلع الزراعية المقبوضة بواسطة المزارع بنحو 3.66%، بمتوسط سنوي قدر بنحو 146.93%، كما تبين تزايد الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي بنحو 3.03%، وبمتوسط سنوي قدر بنحو 122.49%. كما تبين تزايد إجمالي فائض الطلب الزراعي بمقدار سنوي قدر بنحو 7327.67 مليون جنيه مثل نحو 9.89% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 74123.05 مليون جنيه، كما قدر معامل الاختلاف بنحو 52.18% للدلالة علي التقلبات الحادثة في فائض الطلب إلي التقلبات الحادثة في كل من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الثابتة والانفاق الزراعي خلال تلك الفترة والظروف التي سادت خلالها من التذبذب وعدم الاستقرار، كما تبين تزايد الفجوة التضخمية الزراعية بمقدار سنوي قدر بنحو 3327 مليون جنيه يمثل نحو 7.19% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 46297.27 مليون جنيه، وبالنسبة للفجوة التضخمية الزراعية وفقا لمعيار إجمالي فائض الطلب الزراعي، تبين أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والذي يمثل ضغط فائض الطلب الزراعي على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي والطاقة الاستيرادية للاقتصاد المصري، قدر متوسطه بنحو 68.37%، كما تبين ان التقلبات في الفجوة التضخمية قدرت بنحو 51.22%. وأوصت الدراسة بأنه لا يجب المساس بالطلب الاستثماري الزراعي بل يجب تنشيطه وزيادة حجم المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي المصري لتقليل الاعتماد علي الخارج وزيادة الصادرات عن الواردات في هذا القطاع الاقتصادي الهام، كما أوصت بتقييد نمو الطلب الكلي ينصب أساسا علي الطلب الاستهلاكي غير الضروري وللقضاء علي التضخم نهائيا يتطلب اختفاء فائض الطلب الزراعي، ويقترح بشكل تدريجي تخفيض هذا الفائض بنسبة 25% خلال عام 2017 إلي 20% عام 2018، 15% عام 2019، وإلي 10% عام 2020 .... وبقدر النجاح الذي يتم تحقيقه في هذا المجال بقدر النجاح في تقليل معدلات ارتفاع الأسعار.

المقدمـــة

يعتبر التضخم ظاهرة مرضية تتعرض لها مختلف الدول والأصل فيها أنها ظاهرة عارضة ولكنها قد تستمر لفترة طويلة، وتتفاوت من دولة لأخري.

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام لأسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

وينشأ التضخم نتيجة زيادة كمية النقود نتيجة العلاقة المباشرة بين زيادة عرض النقود وزيادة مستوي الأسعار ويتعين في هذه الحالة تقييد كمية تلك النقود المتداولة للحد من الضغوط التضخمية التي يتعرض لها المجتمع، كما ينشأ التضخم أيضا نتيجة زيادة الطلب علي السلع والخدمات دون أن تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي تحدث الزيادة في الأسعار، وينشا التضخم أيضا نتيجة زيادة تكاليف عناصر الإنتاج مع عدم وجود زيادة في الطلب أو الأجور بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاجية أو زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة، أو ينشأ نتيجة خلل في بعض العوامل الهيكلية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي خاصة في الدول النامية مما يؤدي إلي حالة من عدم الاستقرار السعري للاقتصاد القومي تتمثل في تراجع أسعار الفائدة الحقيقية، وانخفاض المدخرات المحلية، ومن ثم تراجع التكوين الرأسمالي وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الذي يؤثر سلبا علي كل من رفاهية السكان ومعدل نمو الاقتصاد المصري ككل.

هذا وتتعدد أنواع التضخم فمنها التضخم الظاهر-الطليق- والتضخم المكبوت (الحبيس)، والتضخم الزاحف، والتضخم الجامح، والتضخم غير الجامح، وتضخم الطلب والتكاليف، والتضخم المستورد والمصدر، والتضخم المشترك والذي يظهر نتيجة ارتفاع القوة الشرائية مع ارتفاع حجم السيولة لدي الأفراد مما يؤدي إلي ارتفاع جانب الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتا.

ويؤثر التضخم على كافة قطاعات الاقتصاد القومي متمثلة في الاستثمارات الموجهة لهذه القطاعات وخاصة إذا كانت تلك الاستثمارات غير منتجة كالإتجار في الأراضي والمعادن النفيسة، كما أن زيادة نسبة التضخم تؤدي إلى ارتفاع أسعار المدخلات اللازمة للإنتاج ومن ثم يعجز المنتجون عن شراء تلك المدخلات في المواعيد المناسبة، ويظهر هذا واضحا في القطاع الزراعي نظرا لظاهرة الموسمية التي يتسم بها هذا القطاع عن غيره من بقية القطاعات، غير أنه قد تعتمد معظم الدول النامية على التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، مما يؤدى لانهيار خطط التنمية من ناحية وانتشار ظاهرة التفضيل السلعي والتخلي عن التفضيل النقدي من ناحية اخري نظرا لإحجام الأفراد عن الادخار خشية انخفاض القوة الشرائية لمدخراتهم مما يعمل علي تزايد قوي الطلب الاستهلاكي علي المنتجات المحلية والمستوردة مما يدفع الدولة إلي الإفراط في الأخذ بسياسة عجز الميزانية.

ويعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد القومي حيث يقع علي عاتقة توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية والتصنيعية للمجتمع والمواد

الأولية لكثير من الصناعات المهمة بالإضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وتعتبر زراعة المحاصيل في مصر هي العمود الفقري للبنيان الاقتصادي الزراعي، حتي مع انتشار الصناعة فان هناك مستقبلا مزدهرا أمام الزراعة لأن الصناعة في حاجة إلي مواد خام معظمها من إنتاج المزارع.

وفي ظل ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية وانخفاض الميل الحدي للتصدير وارتفاع الميل الحدي للاستيراد يزداد العبء علي الموازنة العامة للدولة لتوفير النقد الأجنبي من أجل الحصول علي السلع الغذائية خاصة تدبير أكثر من 46% من القمح، وحوالي 41% من احتياجات الذرة الشامية، ونحو 73% من الزيوت النباتية، 45% من البقوليات[1] مما يؤدي إلي مزيد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي بشكل عام ترجع إلي عدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتيا مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم، مما يتحتم معه دراسة مؤشرات وقياس الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري من خلال محورين تناول المحور الأول منها مؤشرات الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري، في حين تناول المحور الثاني منها قياس الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناول مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي المصري والتي تفاقمت بصورة متزايدة في هذه الفترة الأخيرة الأمر الذي يهدد جميع خطط التنمية وتفاقم حالات عدم الاستقرار ببنيان الطلب والعرض للسلع والخدمات، مما يتطلب معه ضرورة التعرف علي التغيرات التي تحدث في المستوي العام للأسعار وما ينتج عنها من اختلالات هيكلية في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، وخاصة الزراعي منها في محاولة لوضع مقترحات للحد من مشكلة التضخم والسيطرة عليها سواء في المدي القصير أو البعيد خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تمت في هذا المجال.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في زيادة الاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري نتيجة زيادة المعدلات التضخمية في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث قدر متوسط التضخم خلال الفترة (2000-2015) بنحو 7.48%، بل تزايد ذلك المعدل إلي نحو 9.55% خلال الفترة (2010-2015)(2)، وذلك بمعدل زيادة قدرت بنحو 27.67% عند مقارنة الفترة الثانية بالفترة الأولي كما تبين أيضا أن متوسط التضخم المقدر بنحو 9.55% خلال الفترة الثانية من النوع المضاعف ذاتيا والذي ينحصر بين (8% - 12%)، كما لوحظ زيادة متوسط التضخم خلال الفترة (2008-2015) حيث قدر بنحو 10.63% وربما يرجع ذلك إلي بعض الاختلالات الهيكلية التي تعرضت لها كافة قطاعات الاقتصاد القومي خلال عام 2008 وما بعدها نتيجة ظهور الأزمة المالية العالمية والتي كان لها تأثيرا مباشرا علي التضخم خلال تلك الفترة، بل وقدر معدل التضخم بنحو 11.5% خلال عام 2015 الأمر الذي يعني أنه ينمو تلقائيا بمعدلات مرتفعة قد تصل إلي التضخم الجامح(3) ثم التضخم المنفجر الذي يدمر كافة قطاعات الاقتصاد القومي وبلا هوادة، وقد ظهرت آثاره في عدم تنويع هيكل الإنتاج القومي، وارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الهياكل الإنتاجية علي استيعاب عمالة جديدة، والعجز المستمر عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الضرورية مما يضطر الدولة إلي الاعتماد علي العالم الخارجي من خلال الاستيراد، والذي يؤدي بدوره إلي الارتفاع التدريجي والمستمر في المستوي العام للأسعار، مما يستدعي معه دراسة تلك الضغوط التضخمية خاصة في القطاع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا مباشرا علي كافة قطاعات الاقتصاد القومي باعتباره المصدر الرئيسي للإمدادات المطلوبة للقطاعات الأخرى.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي دراسة مشكلة التضخم في القطاع الزراعي المصري والتي يتولد عنها ضغوطا تضخمية ناتجة عن الاختلالات الهيكلية بهذا القطاع الاقتصادي الهام خلال الفترة (2000-2015)، وذلك من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: مؤشرات الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري.

المحور الثاني: قياس الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري.

الطريقة البحثية

تحقيقا لأهداف البحث، فقد اعتمد علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناءا علي الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة (2000-2015)، كما تم استخدام بعض المقاييس والمعايير الاقتصادية لقياس التضخم والفجوة التضخمية في القطاع الزراعي.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة علي المراجع والبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)، ومطبوعات ونشرات وزارتي التجارة والصناعة، والتخطيط، وصندوق النقد العربي والبنك الدولي، بجانب اعتماد الدراسة في إطارها النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة.

خطة البحث:

يمكن التعرف علي خطة البحث والتي تتضمن محورين تعرض الأول منها إلي دراسة مؤشرات الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري، وتعرض الثاني منها إلي قياس الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري.

النتائج والمناقشات

المحور الأول : مؤشرات الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري

يعرف التضخم الزراعي بأنه ارتفاع واضح ومستمر في المستوي العام للأسعار الزراعية بصفة دائمة تؤدي في النهاية إلي انخفاض مستمر في قيمة النقود، وللتعرف علي مؤشرات هذه الظاهرة يلزم دراسة التغير في المستوي العام للأسعار الزراعية بالحصول علي سلسلة زمنية للأرقام القياسية للأسعار الزراعية، فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار الزراعية يعد مؤشرا عاما على وجود ظاهرة التضخم الزراعي ولكنه ليس سببا لوجودها وإنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في القطاع الزراعي، ولتشخيص ظاهرة التضخم بالقطاع الزراعي يتم استخدام بعض المعايير الاقتصادية المختلفة لقياس ذلك التضخم الذي يتعرض له الاقتصاد القومي الزراعي، كما يتم استخدام تلك المعايير لمعرفة الأسباب التي أدت إلي الارتفاع المستمر في مستوي الأسعار الزراعية (التضخم الزراعي)، حيث لم توضح الأرقام القياسية إلا المظهر العام لظاهرة التضخم دون معرفة الأسباب التي أدت إلي ذلك التضخم سواء كان ذلك التضخم محليا أو مستوردا، ويمكن التعرف علي مؤشرات الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري من خلال الأرقام القياسية الخاصة بالقطاع الزراعي، ومن أمثلتها ما يلي[4]:

1- الرقم القياسي لمتوسط إنتاجية الفدان.
2- الرقم القياسي للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع.
3- الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي.

ويمكن استعراض تلك الأرقام القياسية بالقطاع الزراعي بالتفصيل كما يلي:

1- الرقم القياسي العام لمتوسط إنتاجية الفدان:

بدراسة الجدول رقم (1) خلال فترة الدراسة (2000-2015)، تبين أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدني قدر بنحو 104.60% عام 2012، وحد أقصي قدر بنحو 114.60% عام 2007 بنسبة تناقص قدرت بنحو 8.73% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 0.23%، يمثل نحو 0.21% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 108.73%، هذا ولم تتأكد معنوية هذه النسبة إحصائيا مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الهندسي.

وبحساب معدل النمو بالرقم العام لمتوسط إنتاجية الفدان خلال فترة الدراسة، تبين تذبذب ذلك المعدل بين حد أقصي قدر بنحو 3.01% عام 2002، وحد أدني قدر بنحو (4.39%) عام 2012 بمتوسط قدر بنحو (0.05%) خلال نفس الفترة المدروسة، وبدراسة نفس الجدول رقم (1) تبين أن التقلبات السعرية للرقم القياسي العام لمتوسط إنتاجية الفدان خلال فترة الدراسة قدرت بنحو 2.97%.

---

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي ، جمهورية مصر العربية، 2016.

(2) حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سبق ذكره.

(3) التضخم الجامح ينحصر بين (12%-20%) وقد قدر معدل التضخم عام 2016 نحو 14.6%حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سبق ذكره.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية للقطاع الزراعي، ج.م.ع، أعداد مختلفة.

جدول 1. يوضح الارقام القياسية لبعض المتغيرات المتعلقة بالقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة (2000-2015). سنة الأساس (1998) = 100%

البيان	الرقم القياسي لمتوسط إنتاجية الفدان		الرقم القياسي للأسعار المقبوضة للمزارع		الرقم القياسي الضمني الزراعي	
السنـــــة	%	معدل النمو (%)	%	معدل النمو (%)	%	معدل النمو (%)
2000	106.4	-	104.7	-	100	-
2001	106.4	0	101.8	-2.77	102.68	2.68
2002	109.6	3.01	108.3	6.39	104	1.28
2003	109.1	-0.46	122.3	12.93	106.37	2.28
2004	109.1	0	139	13.65	111.58	4.89
2005	112.1	2.75	149.8	7.77	117.48	5.29
2006	113	0.80	147.9	-1.27	123.57	5.18
2007	114.6	1.42	176	19	113.36	-8.27
2008	112.7	-1.66	206.3	17.22	121.88	7.52
2009	111.1	-1.42	203.5	-1.36	127.11	4.29
2010	106.5	-4.14	245.8	20.79	145.97	14.84
2011	109.4	2.72	132.8	-45.97	167.87	15
2012	104.6	-4.39	139.7	5.20	187.17	11.50
2013	105.8	1.15	142.4	1.93	107.87	-42.37
2014	104.7	-1.04	147.6	3.65	120.57	11.77
2015	105.3	0.57	153.2	3.79	133.27	10.54
المتوسط	108.73	-0.05	146.93	4.06	122.49	3.10
الانحراف المعياري	3.23	2.25	39.45	15.77	24.25	13.93
معامل الاختلاف	2.97	4942.56-	26.85	388.02	19.80	449.78
أكبر قيمة	114.60	3.01	245.80	20.79	187.17	15
أصغر قيمة	104.60	-4.39	101.80	-45.97	100	-42.37
% التغير	-8.37	-	141.45	-	87.17	-

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية للسلع الزراعية، القاهرة، أعداد مختلفة.

2- الرقم القياسي العام لأسعار السلع الزراعية المقبوضة بواسطة المزارع:

بدراسة الجدول رقم (1) خلال فترة الدراسة (2000-2015)، تبين أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدني قدر بنحو 101.80% عام 2001، وحد أقصي قدر بنحو 245.80% عام 2010 بنسبة تزايد قدرت بنحو 141.45% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 3.66%، يمثل نحو 2.49% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 146.93%، هذا ولم تتأكد معنوية هذه النسبة إحصائيا مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الهندسي.

وبحساب معدل النمو بالرقم العام لأسعار السلع الزراعية المقبوضة بواسطة المزارع خلال فترة الدراسة، تبين تذبذب ذلك المعدل بين حد أقصي قدر بنحو 20.79% عام 2010، وحد أدني قدر بنحو (45.97%)(5) عام 2011 بمتوسط قدر بنحو 4.06% خلال نفس الفترة المدروسة، وبدراسة نفس الجدول رقم (1) تبين أن التقلبات السعرية للرقم القياسي العام لأسعار السلع الزراعية المقبوضة بواسطة المزارع خلال فترة الدراسة قدرت بنحو 26.85%.

3- الرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي:

بدراسة الجدول رقم (1) خلال فترة الدراسة (2000-2015)، تبين أن ذلك الرقم تراوح بين حد أدني قدر بنحو 100% عام 2000، وحد أقصي قدر بنحو 187.17% عام 2012 بنسبة تزايد قدرت بنحو 87.17% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 3.03%، يمثل نحو 2.47% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 122.49%، وقد تأكدت معنوية هذه النسبة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 35% من قيم هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 65% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبحساب معدل النمو بالرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة، تبين تذبذب ذلك المعدل بين حد أقصي قدر بنحو 15% عام 2011، وحد أدني قدر بنحو (42.37%) عام 2013 بمتوسط قدر بنحو 3.10% خلال نفس الفترة المدروسة، وبدراسة نفس الجدول رقم (1) تبين أن التقلبات السعرية للرقم القياسي الضمني للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة قدرت بنحو 19.80%.

المحور الثاني : قياس الفجوة التضخمية في القطاع الزراعي المصري

لقياس الفجوة التضخمية التي يتعرض لها القطاع الزراعي المصري تم استخدام بعض المعايير لمعرفة الأسباب التي أدت إلي الارتفاع المستمر في مستوي الأسعار الزراعية (التضخم الزراعي)، حيث لم توضح الأرقام القياسية السابق الإشارة إليها إلا المظهر العام لظاهرة التضخم الزراعي دون معرفة الفجوة التضخمية الزراعية ويتم ذلك عن طريق معيار فائض الطلب الكلي(*) للقطاع الزراعي.

ويكمن هذا المعيار في مقارنة الطلب الكلي الزراعي بالعرض الكلي الزراعي وتتمثل تلك الفجوة التضخمية الزراعية بالفرق بين إجمالي الاستخدامات الزراعية وإجمالي الموارد الزراعية.

وتتمثل تلك الاستخدامات في إجمالي كل من الاستثمار الزراعي والاستهلاك الزراعي والصادرات الزراعية بينما تتمثل إجمالي الموارد في الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة مضافا إليه الواردات الزراعية، فإذا زاد الإنفاق الزراعي زادت الفجوة التضخمية الزراعية وإذا انخفض الإنفاق الزراعي انخفضت الفجوة التضخمية الزراعية.

وفيما يلي تفصيل كل من جانب الاستخدامات الزراعية وجانب الموارد الزراعية:

أولا : جانب الاستخدامات الزراعية

تبين من دراسة إجمالي الاستخدامات الزراعية وبدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 76110.36 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 380447.20 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 399.86% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 18596.32 مليون جنيه تمثل حوالي 9.91% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 187593.50 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 95% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 5% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات لإجمالي الاستخدامات الزراعية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 48.51%، وربما يرجع ذلك أن تلك الفترة بما شهدته من تقلبات اقتصادية تمثلت ذروتها في الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008 وما تلاها من أعوام شهدت تقلبات وعدم استقرار في المكونات الأساسية المكونة لإجمالي الاستخدامات وخاصة فيما يتمثل في إجمالي كل من الاستثمارات الزراعية والصادرات الزراعية.

(*) Excess Demand

(5) الأرقام بين القوسين سالبة.

جدول 2. معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الأرقام القياسية لمجموعات السلع الزراعية في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2015).

م	المتغير التابع	المعادلـــة	R^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	الرقم القياسي العام لمتوسط إنتاجية الفدان (%)	$\hat{ص}_{هـ} = 110.71 - 0.23\ س_{هـ}$ $^{**}(67.04)\ \ ^{N.S}(1.33-)$	0.11	$^{N.S}1.77$	108.73	(0.23)	(0.21)
2	الرقم القياسي العام للأسعار الزراعية المقبوضة بواسطة المزارعين (%)	$\hat{ص}_{هـ} = 120.22 + 3.66\ س_{هـ}$ $^{**}(6.26)\ \ ^{N.S}(1.84)$	0.20	$^{N.S}3.39$	146.93	3.66	2.49
3	الرقم القياسي الضمني الزراعي (%)	$\hat{ص}_{هـ} = 98.71 + 3.03\ س_{هـ}$ $^{**}(9.32)\ \ ^{*}(2.76)$	0.35	$^{*}7.63$	122.49	3.03	2.47

حيث $\hat{ص}_{هـ}$ = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ $س_{هـ}$ = متغير الزمن حيث هـ = 1، 2، .....، 16 خلال فترة الدراسة.
R^2 = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة. $^{(**)}$معنوية عند مستوي معنوية 0.01 ، $^{(*)}$معنوية عند مستوي معنوية 0.05، NS : غير معنوي.
القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة. القيم بين الأقواس الأخرى تدل علي الإشارة السالبة.
المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (1).

جدول 3. يوضح الفجوة التضخمية الزراعية والحجم النسبي لها تبعا لطريقة إجمالي فائض الطلب الزراعي خلال فترة الدراسة (2000-2015).

البيان	الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون جنيه) (1)	إجمالي الاستثمار الزراعي (مليون جنيه) (2)	معدل الاستثمار الزراعي إلي الانفاق الزراعي (%) (3) =(6)÷(2)	إجمالي الاستهلاك الزراعي (مليون جنيه) (4)	معدل الاستهلاك الزراعي إلي الإنفاق الزراعي (5) (%) =(6)÷(2)	الإنفاق الزراعي (مليون جنيه) (6) =(4)+(2)	إجمالي فائض الطلب الزراعي (مليون جنيه) (7) =(6)- (1)	الصادرات الزراعية (مليون جنيه) (8)	الواردات الزراعية (مليون جنيه) (9)	إجمالي الموارد الزراعية (مليون جنيه) (10) =(1)+ (9)	إجمالي الاستخدامات الزراعية (مليون جنيه) (11) =(6)+ (8)	الفجوة التضخمية الزراعية (مليون جنيه) (12) =(11)- (10)	الحجم النسبي للفجوة التضخمية الزراعية (13) (%) =(7)÷(1)
السنة													
2000	52845	8133.5	10.95	66156.24	89.05	74289.74	21444.74	1820.62	13180.15	66025.15	76110.36	10085.21	40.58
2001	53627	8197.3	10.84	67394.95	89.16	75592.25	21965.25	2206.94	14487.57	68114.57	77799.19	9684.62	40.96
2002	56125	9593.5	11.50	73848.8	88.50	83442.3	27317.30	3836.26	15126.25	71251.25	87278.56	16027.31	48.67
2003	60000.30	6403.6	6.61	90461.66	93.39	96865.26	36864.96	5436.28	16599.67	76599.97	102301.54	25701.57	61.44
2004	62067	7559	6.63	106437.68	93.37	113996.68	51929.68	7641.68	17686.72	79753.72	121638.36	41884.64	83.67
2005	64088	7420.2	5.72	122226.2	94.28	129646.4	65558.40	6251.73	22256.81	86344.81	135898.13	49553.32	102.29
2006	66170	8043.8	5.05	151089.22	94.95	159133.02	92963.02	6176.39	24976.62	91146.62	165309.41	74162.79	140.49
2007	99953.10	7791.2	4.72	157154.8	95.28	164946	64992.90	6076.14	26983.42	126936.52	171022.14	44085.62	65.02
2008	103299.10	8072.5	4.66	165052.5	95.34	173125	69825.90	6265.34	30013.65	133312.75	179390.34	46077.59	67.60
2009	106574.20	6862.3	3.78	174440.7	96.22	181303	74728.80	13100	28698	135272.20	194403	59130.80	70.12
2010	110277.10	6743.1	3.56	182738.9	96.44	189482	79204.90	12520	31045	141322.10	202002	60679.90	71.82
2011	113278.80	6833.7	3.26	202520.3	96.74	209354	96075.20	16394	47479	160757.80	225748	64990.20	84.81
2012	116585.80	5370.7	2.15	244618.3	97.85	249989	133403.20	15164	52655	169240.80	265153	95912.20	114.42
2013	194453	8384.4	3	270869.6	97	279254	84801	15562.03	62368.8	256821.80	294816.03	37994.23	43.61
2014	200299.10	11626.6	3.80	294631.4	96.20	306258	105958.90	15920.71	81850.35	282149.45	322178.71	40029.26	52.90
2015	206313.30	13414	3.67	351834	96.33	365248	158934.70	15199.2	109376.79	315690.09	380447.20	64757.11	77.04
المتوسط	104122.24	8153.09	5	170092.20	94.33	178245.29	74123.05	9348.21	37173.99	141296.23	187593.50	46297.27	68.37
الانحراف المعياري	53163.36	1985.11	2.98	85374.04	2.98	86341.71	38678.02	5290.02	27331.56	79372.62	90998.05	23714.09	27.78
معامل الاختلاف	51.06	24.35	59.70	50.19	3.16	48.44	52.18	56.59	73.52	56.17	48.51	51.22	40.62
أكبر قيمة	206313.30	13414	11.50	351834	97.85	365248	158934.70	16394	109376.79	315690.09	380447.20	95912.20	140.49
أصغر قيمة	52845	5370.70	2.15	66156.24	88.50	74289.74	21444.74	1820.62	13180.15	66025.15	76110.36	9684.62	40.58
% التغير	290.41	149.76	-81.31	431.82	10.56	391.65	641.14	800.46	729.86	378.14	399.86	890.36	246.20

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : 1- موقع وزارة التخطيط المصرية علي شبكة الانترنت،
2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول 4. معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الاستخدامات الزراعية والمكونات الأساسية لها في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2015).

م	المتغير التابع	المعادلـــة	r^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	إجمالي الاستخدامات الزراعية (مليون جنيه)	$\hat{ص}_{هـ} = 18596.32 + 29524.78\ س_{هـ}$ $^{**}(15.76)\ \ ^{*}(2.59)$	0.95	$^{**}248.29$	187593.50	18596.32	9.91
2	الانفاق الزراعي (%)	$\hat{ص}_{هـ} = 17553.59 + 29039.80\ س_{هـ}$ $^{**}(14.41)\ \ ^{*}(2.47)$	0.94	$^{**}207.76$	178245.29	17553.59	9.85
3	إجمالي الاستثمار الزراعي (مليون جنيه)	$\hat{ص}_{هـ} = 131.57 + 7034.76\ س_{هـ}$ $^{**}(6.88)\ \ ^{N.S}(1.24)$	0.10	$^{N.S}1.55$	8153.09	131.57	1.61
4	إجمالي الاستهلاك الزراعي (مليون جنيه)	$\hat{ص}_{هـ} = 17422.02 + 22005.04\ س_{هـ}$ $^{**}(15.35)\ \ ^{N.S}(2.01)$	0.94	$^{**}235.62$	170092.20	17422.02	10.24
5	الصادرات الزراعية (مليون جنيه)	$\hat{ص}_{هـ} = 1042.73 + 484.98\ س_{هـ}$ $^{**}(10.17)\ \ ^{N.S}(0.493)$	0.88	$^{**}103.33$	9348.21	1042.73	11.15

حيث $\hat{ص}_{هـ}$ = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ $س_{هـ}$ = متغير الزمن حيث هـ = 1، 2، .....، 16 خلال فترة الدراسة (2000-2015). R^2 = معامل التحديد.
F = قيمة F المحسوبة. $^{(**)}$معنوية عند مستوي معنوية 0.01 ، $^{(*)}$معنوية عند مستوي معنوية 0.05. NS : غير معنوي. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإنحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3).

وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الاستخدامات الزراعية تبين أنها تتمثل في:

1- الإنفاق الزراعي.

وبدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 74289.74 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 365248 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 391.65% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 17553.59 مليون جنيه تمثل نحو 9.85% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 178245.29 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 94% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 6% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات لإجمالي الانفاق الزراعي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 48.44%، وربما يرجع ذلك إلي التقلبات وعدم الاستقرار في المكونات

الأساسية المكونة لإجمالي الانفاق القومي وذلك فيما يتمثل في إجمالي كل من الاستثمارات الزراعية والاستهلاك الزراعي، وبدراسة هذه العوامل المؤثرة علي إجمالي الإنفاق الزراعي أي الطلب الكلي الزراعي تبين انها تتمثل فيما يلي:

أ- إجمالي الاستثمار الزراعي.

بدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 5370.70 مليون جنيه عام 2012، وحد أقصي 13414 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 149.76% مقارنة بعام 2012، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 131.57 مليون جنيه تمثل نحو 1.61% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 8153.09 مليون جنيه، هذا ولم تتأكد معنوية هذه القيمة إحصائيا مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الحسابي.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات لإجمالي الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 24.35%، وربما ترجع تلك التقلبات في الاستثمار إلي التقلبات المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي خلال فترة الدراسة.

ويتميز القطاع الزراعي بضآلة حجم المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي المصري، وتتحدد قرارات الاستثمار بمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية والتي تشكل الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي أو ما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تكون إما طاردة أو جاذبة للمستثمرين، وعلي أساسها تتحدد مدي المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولبيان ذلك يمكن استعراض ما يلي بالتفصيل:

وبدراسة الجدول رقم (5)، خلال فترة الدراسة، تبين أن إجمالي الاستخدامات الاستثمارية لقطاع الزراعة والصيد والغابات تراوحت بين حد أدني 5370.70 مليون جنيه عام 2012، وحد أقصي 13414 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 149.76% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 8153.09 مليون جنيه خلال نفس الفترة المذكورة. وأن إجمالي الاستخدامات الاستثمارية للقطاع السلعي تراوحت بين حد أدني 27427.20 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي 149641.80 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 445.60% مقارنة بعام 2001، وبمتوسط قدر بنحو 81631.64 مليون جنيه خلال نفس الفترة المذكورة، كما تبين بالنسبة لإجمالي الاستخدامات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة تراوحت بين حد أدني 229066.40 مليون جنيه عام 2011، وحد أقصي 333709.30 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 45.68% مقارنة بعام 2011، وبمتوسط قدر بنحو 165924.18 مليون جنيه خلال نفس الفترة المذكورة.

جدول 5. يوضح الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعي ومقارنته بإجمالي استثمارات القطاع السلعي وإجمالي القطاعات الاستثمارية الكلية خلال فترة الدراسة (2000-2015). (القيمة: بالمليون جنيه)

	الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للقطاع الزراعي					مجموع الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي القطاع السلعي	الاستخدامات الاستثمارية المنفذة لإجمالي القطاعات الاقتصادية	(%) قطاع الزراعة لإجمالي القطاع السلعي	(%) قطاع الزراعة للاجمالي الكلي
عام	% العام لإجمالي القطاع الزراعي	خاص	%الخاص لإجمالي القطاع الزراعي	المجموع					
2000	39.50	3212.5	60.50	4921	8133.5	27855.2	64448.8	29.20	12.62
2001	35.23	2888.3	64.77	5309	8197.3	27427.2	63581.8	29.89	12.89
2002	38.52	3695.5	61.48	5898	9593.5	30429.9	67511.5	31.53	14.21
2003	50.29	3220.3	49.71	3183.3	6403.6	29315.6	68103.1	21.84	9.40
2004	47.08	3559	52.92	4000	7559	36098.3	79556	20.94	9.50
2005	42.72	3170.1	57.28	4250.1	7420.2	48110	96456.4	15.42	7.69
2006	34.81	2799.7	65.19	5244.1	8043.8	61958.3	115740.9	12.98	6.95
2007	31.24	2433.7	68.76	5357.5	7791.2	90794.7	155341.9	8.58	5.02
2008	35.30	2849.5	64.70	5223	8072.5	107706.6	199534.7	7.49	4.05
2009	39.98	2743.3	60.02	4119	6862.3	102743.3	197137.2	6.68	3.48
2010	42.68	2878.1	57.32	3865	6743.1	122025.4	231827.2	5.53	2.91
2011	47.93	3275.7	52.07	3558	6833.7	103165.9	229066.4	6.62	2.98
2012	49.76	2672.7	50.24	2698	5370.7	115468.9	246068.2	4.65	2.18
2013	35.19	2950.4	64.81	5434	8384.4	120604.3	241612.2	6.95	3.47
2014	35.66	4146.1	64.34	7480.5	11626.6	132760.9	265091.3	8.76	4.39
2015	38.86	5213	61.14	8201	13414	149641.8	333709.3	8.96	4.02
المتوسط	39.90	3231.74	59.70	4921.34	8153.09	81631.64	165924.18	14.13	6.61
الانحراف المعياري	5.90	679.84	5.90	1459.21	1985.11	43190.28	87754.43	9.47	3.98
معامل الاختلاف	14.78	21.04	9.88	29.65	24.35	52.91	52.89	67.02	60.22
أكبر قيمة	50.29	5213	68.76	8201	13414	149641.80	333709.30	8.96	4.39
أصغر قيمة	31.24	2433.70	49.71	2698	5370.70	27427.20	229066.40	4.65	2.18
% التغير	-37.89	114.20	-27.71	203.97	149.76	445.60	45.68	92.73	100.95

*** يتضمن القطاع السلعي كل من (قطاع الزراعة والصيد والغابات، قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الكهرباء والمياه والغاز، قطاع التشييد)**

المصدر: جمعت وحسبت من: 1- موقع وزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg. 2- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة.

كما تبين من دراسة نفس الجدول السابق أن نسبة إجمالي الاستثمارات المنفذة بالقطاع الزراعي إلي إجمالي الاستخدامات الاستثمارية بالقطاع السلعي خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدني 4.65% عام 2012، وحد أقصي 8.96% عام 2000، بنسبة زيادة قدرت بنحو 92.73% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 14.13% خلال نفس الفترة المذكورة، في حين تبين أن نسبة إجمالي الاستثمارات المنفذة بالقطاع الزراعي إلي إجمالي الاستخدامات الاستثمارية المنفذة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدني 2.18% عام 2012، وحد أقصي 4.39% عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 100.95% مقارنة بعام 2012، وبمتوسط قدر بنحو 6.61% خلال نفس الفترة المذكورة.

مما سبق يستنتج ضآلة حجم المخصصات الاستثمارية المنفذة بالقطاع الزراعي وذلك مقارنة بالاستثمارات المنفذة بالقطاع السلعي وكذلك ضعف مساهمته مقارنة بإجمالي القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يعني زيادة الاعتماد علي الخارج وزيادة الواردات عن الصادرات من هذا القطاع الاقتصادي الهام والضروري والذي يصعب ايجاد سلع بديلة نتيجة لصعوبة تدبير العملات الأجنبية مما يؤدي للضغط علي الميزانية العامة للدولة، مما يولد عجزا بالميزان التجاري السلعي الأمر الذي يؤثر علي ميزان المدفوعات فتزيد اسعار السلع بالنهاية والتي تولد بالتالي ضغوطا تضخمية علي الاقتصاد المصري.

ب- إجمالي الاستهلاك الزراعي.

بدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 66156.24 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 351834 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 431.82% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 17422.02 مليون جنيه تمثل نحو 10.24% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 170092.20 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 94% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 6% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات لإجمالي الاستهلاك الزراعي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 50.19%، وهذا يتشابه أيضا مع التقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في كل من إجمالي الاستخدامات الزراعية وإجمالي الانفاق الزراعي وإجمالي الاستثمارات الزراعية نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

2- الصادرات الزراعية:

بدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 1820.62 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 16394 مليون جنيه عام 2011، بنسبة تزايد قدرت بنحو 800.46% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 1042.73 مليون جنيه تمثل نحو 11.15% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 9348.21 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 88% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 12% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات لإجمالي الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 56.59%، وهذا يتطابق أيضا مع التقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في كل من إجمالي الاستخدامات الزراعية وإجمالي الانفاق الزراعي وإجمالي الاستثمارات الزراعية وإجمالي الاستهلاك الزراعي وذلك كما سبق للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

ثانيا: إجمالي الموارد الزراعية

تبين من دراسة إجمالي الموارد الزراعية، وبدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن ذلك المتغير تراوح بين حد أدني 66025.15 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 315690.09 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 378.14% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (6)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 15269.32 مليون جنيه تمثل نحو 10.81% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 141296.23 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 84% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 16% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات لإجمالي الموارد الزراعية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 56.17%، وهذا يتطابق أيضا مع التقلبات الحادثة خلال تلك الفترة في المتغيرات المدروسة سابقا. وذلك للظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار.

جدول 6. معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الموارد الزراعية والمكونات الأساسية لها في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2015).

م	المتغير التابع	المعادلـــة	r^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	إجمالي الموارد الزراعية (مليون جنيه)	ص^م= 11507 + 15269.32 سم (0.67)$^{N.S}$ (8.54)**	0.84	72.88**	141296.23	15269.32	10.81
2	الناتج المحلي الزراعي الحقيقي (مليون جنيه)	ص^م= 17201.91 + 10225.92 سم (1.48)$^{N.S}$ (8.53)**	0.84	72.75**	104122.24	10225.92	9.82
3	الواردات الزراعية (مليون جنيه)	ص^م= - 5694.93 + 5043.40 سم (- 0.80)$^{N.S}$ (6.88)**	0.77	47.35**	37174	5043.40	13.57

حيث ص^م= القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ سم= متغير الزمن حيث هـ = 1، 2، .....، 16 خلال فترة الدراسة (2000-2015).
R^2 = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة. (**)معنوية عند مستوي معنوية 0.01 ، (*)معنوية عند مستوي معنوية 0.05.
NS : غير معنوي، القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3).

وبدراسة العوامل المؤثرة علي إجمالي الموارد الزراعية تبين أنها تتمثل فيما يلي:

1- الناتج المحلي الزراعي الحقيقي.

وبدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 52845 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 206313.30 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 290.41% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (6)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 10225.92 مليون جنيه تمثل نحو 9.82% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 104122.24 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 84% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 16% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات في الناتج المحلي الزراعي الحقيقي خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 51.06% نتيجة التقلبات الاقتصادية المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة والظروف التي سادت خلالها من التذبذب وعدم الاستقرار.

2- الواردات الزراعية.

وبدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 13180.15 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 109376.79 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 729.86% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (6)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 5043.40 مليون جنيه تمثل نحو 13.57% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 37174 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 77% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 23% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات لإجمالي الواردات الزراعية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 73.52%، وهذا يتطابق أيضا مع التقلبات الحادثة خلال تلك الفترة نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما تلاها من أعوام، وللظروف التي سادت خلال تلك الفترة من التذبذب وعدم الاستقرار في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والزراعي والواردات الزراعية وأسعار الصرف، والاستهلاك الزراعي.

وبالنسبة لإجمالي فائض الطلب الزراعي، وبدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة، تبين أن هذا المتغير تراوح بين حد أدني 21444.74 مليون جنيه عام 2000، وحد أقصي 158934.70 مليون جنيه عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 641.14% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (7)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 7327.67 مليون جنيه تمثل نحو 9.89% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 74123.05 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 81% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 19% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات في إجمالي فائض الطلب الزراعية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 52.18%، وترجع تلك التقلبات الحادثة في فائض الطلب إلي التقلبات الحادثة في كل من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بالأسعار الثابتة والانفاق الزراعي خلال تلك الفترة والظروف التي سادت خلالها من التذبذب وعدم الاستقرار.

وبعد التوصل لإجمالي فائض الطلب الزراعي ومكوناته الأساسية وهي الاستخدامات الزراعية والموارد الزراعية يمكن التعرف علي الفجوة التضخمية الزراعية عن طريق هذا المعيار بدراسة الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة تبين أنها تراوحت بين حد أدني 9684.62 مليون جنيه عام 2001، وحد أقصي قدر بنحو 95912.20 مليون جنيه عام 2012 بنسبة زيادة قدرت بنحو 890.36% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (7)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي قدر بنحو 3327 مليون جنيه تمثل نحو 7.19% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 46297.27 مليون جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائيا عند مستوي معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 45% من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 55% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

جدول 7. معادلات الاتجاه الزمني العام للفجوة التضخمية الزراعية بطريقة إجمالي فائض الطلب الزراعي في مصر خلال فترة الدراسة (2000-2015).

م	المتغير التابع	المعادلـــة	r^2	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير (%)
1	إجمالي فائض الطلب الزراعي (مليون جنيه)	ص^هـ = 11837.89 + 7327.67 س هـ (1.31) (7.82)	0.81	11.09**	74123.05	7327.67	9.89
2	الفجوة التضخمية الزراعية (مليون جنيه)	ص^هـ = 18017.79 + 3327 س هـ (1.88) (3.36)	0.45	11.28**	46297.27	3327	7.19
3	الحجم النسبي للفجوة التضخمية الزراعية (مليون جنيه)	ص^هـ = 63.21 + 1.13 س هـ (4.27) (0.74)	0.04	0.55N.S	68.37	1.13	1.65

حيث ص^هـ = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ س هـ = متغير الزمن حيث هـ = 1، 2، .....، 16 خلال فترة الدراسة (2000-2015).
R^2 = معامل التحديد. F = قيمة F المحسوبة.
(**) معنوية عند مستوي معنوية 0.01، (*) معنوية عند مستوي معنوية 0.05.
NS : غير معنوي. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (3).

ولوحظ تزايد تلك الفجوة التضخمية الزراعية بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة كما تميزت تلك الفترة بعدم ملاحقة الزيادة في الناتج الزراعي الحقيقي بالأسعار الثابتة للزيادة في الانفاق الزراعي (بالأسعار الجارية)، مما يعني مزيدا من التضخم الزراعي والفجوات التضخمية في القطاع الزراعي.

ومن العرض السابق للفجوة التضخمية الزراعية وفقا لمعيار إجمالي فائض الطلب الزراعي، تبين من الجدول رقم (3) خلال فترة الدراسة أن الحجم النسبي لتلك الفجوة والذي يمثل ضغط فائض الطلب الزراعي على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي والطاقة الاستيرادية للاقتصاد المصري، تراوح بين حد أدني 40.58% عام 2000، وحد أقصي 140.49% عام 2006، بنسبة زيادة قدرت بنحو 246.20% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (7)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 1.13% تمثل نحو 1.65% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 68.37%، ولم تثبت معنوية تلك القيمة لهذا المتغير مما يدل علي الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الهندسي السابق الإشارة إليه.

كما تبين من دراسة الجدول رقم (3) أن متوسط إجمالي الاستثمارات الزراعية خلال فترة الدراسة قدر بنحو 5% من إجمالي الإنفاق الزراعي أو الطلب الزراعي، بينما مثل متوسط إجمالي الاستهلاك الزراعي خلال نفس الفترة نحو 94.33% مما يدل علي أن الاستهلاك الزراعي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الإنفاق الزراعي أي الطلب الزراعي نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر في هيكل هذا الإنفاق الزراعي ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الزراعية وقد تبين هذا من دراسة الأرقام القياسية للأسعار الزراعية، مما يعني أن معيار إجمالي فائض الطلب الزراعي ساهم إيجابيا في رفع مستويات الأسعار الزراعية خلال فترة الدراسة أي مسئوليته عن ارتفاع المعدلات السنوية للتضخم الزراعي.

وبدراسة نفس الجدول رقم (3) لدراسة التقلبات في الفجوة التضخمية خلال فترة الدراسة، تبين أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 51.22%، ويرجع ذلك لزيادة إجمالي الاستخدامات عن إجمالي الموارد خلال فترة الدراسة كما ترجع إلي زيادة التقلبات الحادثة في كل منهما خلال فترة الدراسة والتي قدرت كما سبق بيانه بنحو 48.51%، 56.17% علي الترتيب خلال فترة الدراسة.

التوصيات

وبعد قياس التضخم في الاقتصاد الزراعي المصري من حيث مؤشراته وقياسه توصي الدراسة بما يلي:

1- لا يجب المساس بالطلب الاستثماري الزراعي خاصة أنه اتضح من الدراسة ان متوسط إجمالي الاستثمارات الزراعية قدر بنحو 5% من إجمالي الانفاق الزراعي أو الطلب الزراعي.

2- زيادة حجم المخصصات الاستثمارية بالقطاع الزراعي المصري لتقليل الاعتماد علي الخارج وزيادة الصادرات عن الواردات في هذا القطاع الاقتصادي الهام والضروري والذي يصعب ايجاد سلع بديلة مما يخفف من الضغط علي الميزانية العامة للدولة، وتقليل العجز بالميزان التجاري السلعي الأمر الذي يؤثر علي ميزان المدفوعات فتنخفض أسعار السلع بالنهاية والتي تولد بالتالي ضغوطا تضخمية علي الاقتصاد المصري، حيث تبين أن متوسط إجمالي الاستخدامات الاستثمارية لقطاع الزراعة قدر بنحو 8153.09 مليون جنيه خلال فترة الدراسة. كما قدر متوسط إجمالي الاستخدامات الاستثمارية للقطاع السلعي بنحو 81631.64 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، كم قدر متوسط إجمالي الاستخدامات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بنحو 165924.18 مليون جنيه خلال فترة الدراسة، كما قدر متوسط نسبة إجمالي الاستثمارات المنفذة بالقطاع الزراعي إلي إجمالي الاستخدامات الاستثمارية بالقطاع السلعي بنحو 14.13% خلال فترة الدراسة، وأخيرا تبين أن متوسط نسبة إجمالي الاستثمارات المنفذة بالقطاع الزراعي إلي إجمالي الاستخدامات الاستثمارية المنفذة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة قدر بنحو 6.61%.

3- تقييد نمو الطلب الكلي ينصب أساسا علي الطلب الاستهلاكي غير الضروري وللقضاء علي التضخم نهائيا يتطلب اختفاء فائض الطلب الزراعي، حيث تبين أن متوسط إجمالي فائض الطلب الزراعي قدر بنحو 74123.05 مليون جنيه خلال الفترة (2000-2015)، كما اتضح أن معامل الاختلاف المعياري خلال تلك الفترة قدر بنحو 52.18%، مما يعني زيادة التقلبات الحادثة في إجمالي فائض الطلب الزراعي، والذي أدي ذلك لزيادة متوسط الفجوة التضخمية لنحو 46297.27 مليون جنيه خلال نفس الفترة المذكورة، كما قدر متوسط الحجم النسبي لتلك الفجوة والذي يمثل ضغط فائض الطلب الزراعي على القدرة الفعلية للإنتاج المحلي والطاقة الاستيرادية للاقتصاد الزراعي المصري بنحو 68.37%[6].

4- يقترح بشكل تدريجي تخفيض فائض الطلب بنسبة 25% خلال عام 2017 إلي 20% عام 2018، 15% عام 2019، وإلي 10% عام 2020 .... وبقدر النجاح الذي يتم تحقيقه في هذا المجال بقدر النجاح في تقليل معدلات ارتفاع الأسعار، خاصة وان إجمالي الاستهلاك الزراعي قدر بنحو 94.33% من إجمالي الانفاق الزراعي أي الطلب الزراعي، وذلك عن طريق ما يسمي بمشاريع تنمية الأسرة الريفية تمهيدا لعودة القري المنتجة وليست المستهلكة التي تعتمد فيها الحكومة علي توفير السلع الضرورية وخاصة الخبز والدواجن وغيرها من مستلزمات الإنتاج.

5- تشجيع الصادرات الزراعية المصرية، من خلال العمل علي إزالة كافة المعوقات أمام المصدر الزراعي المصري للمنافسة بإنتاجه في الأسواق العالمية وذلك بتحديث وسائل النقل الداخلي والخارجي لضمان وصول السلع المصدرة في الوقت والمكان المناسب لتحقيق أعلي ربحية ممكنة حيث تبين أن التقلبات في الصادرات الزراعية خلال تلك فترة الدراسة قدرت بنحو 56.59% مما يتطلب الحد من تلك التقلبات.

المراجـــع

أحمد ابراهيم محمد ابو خليل(د)، القياس المحاسبي لثر التضخم علي الربح الضريبي والمتأخرات الضريبية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (13)، العدد (4)، 1989.

أسماء محمد حافظ عبد الحميد، تقييم سياسات علاج التضخم في مصر خلال الفترة الزمنية الممتدة من (1970-2012)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2014.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء www.capmas.gov.eg.

الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg

رمزي زكي(د)، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1980.

رمزي زكي(د)، تأثير التضخم العالمي علي مديونية مصر الخارجية نظرة علي الماضي ورؤية للمستقبل، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين، رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والإقليمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مارس 1980.

رمزي زكي(د)، بحوث في ديون مصر الخارجية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1989.

رمزي زكي(د)، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (226)، 1998.

(6) نتائج الدراسة.

سالم توفيق النجفي(د)، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة 2000-2008، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد (1)، عدد (2)، 2009.

محمد أحمد عبد الدايم(د)، دراسة اقتصادية للضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد (5)، عدد (12)، 2014.

وزارة المالية، قطاع الموازنة العامة للدولة، الموازنة في 25 سؤال وجواب، يناير 2014.

Inflation in the Egyptian Agricultural Sector (Indicators and Measurement of the Inflationary Gap)

Oweda, M. A. ; M. M. G. Al-Magraby ; M. A. Shata and Asmaa E. A. Trabiah
Agric, Economic Dept, fac. of Agric. Mans. Univ.

ABSTRACT

Inflation is defined as the continuous and significant rise in the overall level of prices of all or most of the goods and services in the economy. This rise is in continuous form and for a long period of time rather than a temporary rise and an impact on the individual budget. The agricultural sector is considered to be one of the most important sectors of the national economy. It is responsible for providing the food, clothing and manufacturing needs of the society and the raw materials of many important industries, in addition to its contribution to economic development of various types. In light of the high prices of agricultural and food commodities, On the state budget to provide foreign exchange in order to obtain food commodities, especially the management of more than 46% of wheat, about 41% of the needs of maize, and about 73% of vegetable oils, 45% of pulses, which The structural imbalances in the national economy in general are due to the lack of flexibility and efficiency in directing the resources themselves, causing a balance of payments deficit and high inflation. The importance of the study in dealing with the problem of inflation suffered by the Egyptian agricultural economy in an attempt to develop proposals to reduce the problem of inflation and control, both in the short term or long, especially in light of the limited studies carried out in this area. The problem of the study was to increase the structural imbalances facing the Egyptian economy as a result of the increase in inflation rates in all economic sectors. The average inflation during the period 2000-2015 was estimated at 7.48%, but increased to about 9.55% during the period 2010-2015), With an increase rate estimated at 27.67% when comparing the second period with the first period. It was also found that the average inflation rate is estimated at 9.55% during the second period of the self-doubling type, which is limited to between 8% and 12% (2008-2015), estimated at 10.63%, possibly due to some structural imbalances The sectors of the national economy during 2008 and beyond as a result of the emergence of the global financial crisis, which had a direct impact on inflation during that period, and even estimated the rate of inflation by 11.5% in 2015, which means that it grows automatically at high rates may reach hyperinflation) And the inflated inflation, which destroys all sectors of the national economy and relentless, and has shown its effects in the non-diversification of the structure of national production, high unemployment rates and the inability of productive structures to absorb new labor, and the inability to continue self-sufficiency of essential food commodities, forcing the state to rely on The outside world through import, which in turn leads to a gradual and continuous rise in the general level of prices, which calls for his study of those particularly in the agricultural sector, inflationary pressures, which have a direct impact on all national sectors of the economy as the main source of supply required for other sectors.The study aimed to study the problem of inflation in the Egyptian agricultural sector, which generates inflationary pressures resulting from the structural imbalances in this important economic sector during the period (2000-2015), through two axes, the first dealt with indicators of inflationary pressures in the Egyptian economy, while the second dealt with measuring inflationary pressures In the Egyptian economy. The study relied on the use of the inductive and statistical methods in the description and analysis of the study data and in the estimation of the directional relationship and the selection of the best models representing the economic variables that were studied based on the different economic bases. Some economic measures were used to measure inflation and the inflationary gap in the agricultural sector, Published and unpublished statistics on the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), publications and publications of the Ministries of Commerce and Industry, Planning, I and many books in Arabic and foreign scientific journals, research and scientific messages related to the subject of study. The study showed a decrease in the general index of average productivity of feddan by 0.23% with an average annual rate of 108.73% during the period 2000-2015. The increase in the general index of prices of agricultural commodities received by farms showed an increase of 3.66% with an annual average of 146.93% The implicit index of the agricultural sector increased by 3.03%, with an annual average of 122.49%. The total surplus of agricultural demand was estimated at about LE 7327.67 million, about 9.89% of the estimated annual average of LE 74123.05 million. The difference coefficient was estimated at 52.18% to indicate the fluctuations in the demand surplus to the fluctuations in the GDP The agricultural inflation gap increased by an annualized amount of LE 3327 million representing about 7.19% of the annual average estimated at LE 46297.27 million. As for the agricultural inflation gap according to the agricultural inflation gap, The total agricultural demand surplus showed that the relative size of the gap, which represents the pressure of the surplus agricultural demand on the actual capacity of domestic production and the import capacity of the Egyptian economy, was estimated at 68.37%. The fluctuations in the inflationary gap were estimated at 51.22%. The study recommended: 1- The agricultural investment demand should not be affected, especially since it is clear from the study that the average total agricultural investment is estimated at about 5% of the total agricultural expenditure or agricultural demand. 2- Increasing the volume of investment allocations in the Egyptian agricultural sector to reduce dependence on abroad and increase exports from imports in this important economic sector. The average ratio of total investments implemented in the agricultural sector to total investment uses in the commodity sector was estimated at 14.13% during the study period. The total investments implemented in the agricultural sector to total investment uses implemented in different economic sectors during the period of the study was estimated at 6.61%. 3- Restriction of growth of aggregate demand is mainly on non - essential consumer demand and to eliminate inflation definitively requires the disappearance of surplus agricultural demand, it was found that the average gross agricultural demand surplus was estimated at 74123.05 million pounds during the period (2000-2015), and that the average inflation gap estimated at Compared to LE 46297.27 million during the same period. The relative average size of this gap was estimated at 68.37%. 4- It is proposed to gradually reduce the demand surplus by 25% in 2017 to 20% in 2018, 15% in 2019, and 10% by 2020 ... As far as success is achieved in this area, Especially since the total agricultural consumption estimated at 94.33% of total agricultural expenditure, agricultural demand.